

هذا المقام ذهب العقود والقلاسة الى نفي الصفات والكوا
الى نفي عدم والاشارة الى نفي غيرها وبعينها فان قيل عز في الظ
دفع بعض في الحقيقة جمع بينهما لان المفهوم من الشيء ان
مجرد المفهوم من الآخر فهو عينه والاعتداد به لا ينصوي بها
واسطة لنا فده في الغيرية يكون الموجودين حسب وجوده ويصور
وجود حدهما عدم الآخر اي يمكن الانفكاك بينهما والعينية
بالتحاد المفهوم بلا تفاوت اصلا فلا يكونان تقيضين بل يتصور
بينهما واسطة فان يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه مفهوما لآخر
فلا يوجد بدونه كما اجتمع الكل والصفة مع الذات وبعض الصفا
مع البعض فان ذات الله تعالى وصفاته ازلية والقدم على الازل
لم والواحد من العنة يتمثل بقاوه بدونها وبقاؤها بدونه
اذ هو منها قدم عدمه ووجودها وجوده مختلف في الصفات المحدثة
فان قيام الذات بدون تلك الصفة المعيّنة متصور بنيون
غير الذات كذا دلت المشايخ وغيره نظرا لانهم ان الاراد وجمعة الانكا
من الجابين انتفض بالعالم مع الصانع والرض مع الحمل اذ لا يتصور
وجود العالم مع عدم الصانع لاستحالة عدمه ولا وجود
الرض فان سوا دلتا بدون الحمل وهو ظاع القطع بالمقارنة

انفاقا

انفاقا وان انفقوا بجانب واحد لزمت المغايرة بين الكل والحمل
وكذا بين الذات والصفة القطع بخوار وجود الجزء بدون الكل والذات
بدون الصفة وقاد من استحالة بنا الواحد بدون الغير ظاع الظاع
لا يتقلا المواد امكان تصور كل منهما مع عدم الآخر وله بالحسن وان
كان بحالا واحد م و دي تصور موجود دام يطلب بالبرهان بوت
الصانع مختلف المربوع الكل فانه يمنع وجود العنة بدونها لا
يمنع وجود الواحد من الغير بدون العنة اذ لو وجد لما كان واحد
من العنة والمحصلان وصف الاصنافه معتبر وامتناع الانفكاك
بالتظاهر لا يقول قد ضربوا بعدم المغايرة بين الصفات ببناء
على لا يتصور عدمها لانها ازلية مع القطع بانه يتصور وجود
البعض كالحمل ملا يطلب انبات البعض الآخر فعل انضم لم
ترد واهد المعنى مع انه لا يستقيم في العرض مع الحمل ولو اعتبر
وصف الاصنافه لزم عدم المغايرة بين كل من صانعين كالاب والابن
وكالآخرين وكالعلة والمملوك تد بين الغيرين لان الغير من
الاستيلاء الاصنافه ولا قابل بذلك فان يقول لم لا يجوز ان يكون ملا
الاطوار بالحسن المفهوم ولا غيره بالحسن بالحسن بالحسن بالحسن
المحولة بالهبة الى موضوعها فانه سرت الاتحاد بينها بالحسن